

الكلمات غير القاموسية

جواب الاستاذ عارف النكدي

على اقتراح الاستاذ « المغربي »

يعتور اللغة العربية اليوم — في جملة ما يفترها ، داءان : قديم وحديث .
وكلاهما عياء ، عائق لهذه اللغة عن المضي في سيرها الطبيعي ، تبعاً لسنة الارتقاء ،
ومجارة لسائر اللغات الحية .

الداء القديم : يمشى هذا الداء في مفاصل اللغة عن طريق النوارد والترادف :
وهي الألفاظ الكثيرة تدل على المعنى الواحد ، وعن طريق التشارك : وهو اللفظ
الواحد يدل على المعاني الكثيرة .

النوارد والترادف : فظهور الشيء وشيوعه ووضوحه ، يدل عليه من الألفاظ :
بدا — وظهر — وعلن — واعلن — واشتهر — وانتشر — وذاع — وانذاع
— ووضح — واتضح — وبان — واستبان — وبتن — وتبين — وطلع — ونصح
— وانجلي — وتجلي — وسفر — وأسفر — وأشرق — وصرح — وانصرح —
وتصرح —

هذا خلا ما قد يكون فالتنا ذكره ، وعدا عما يمد هذا المعنى عن طريق الكتابة
والاستعارة . واذا كان هذا دليلاً على سعة اللغة ، فان فيه اجتهاداً للذهن يمثل هذا
الجيش العديدي للمعنى الواحد . وهو ما يخرج عن مسنطاع الذاكرة استيعابه ، او اذكاره
كله في حين الحاجة اليه .

الألفاظ المشتركة : فمن هذه الألفاظ وهي عشرات المئات :

الغرام : اللآزم من العذاب — الشرالدائم — البلاء — العشق — ما لا يسنطاع

ان ينقص منه .

البعثل : الحيوان المعروف — الجبل .

- البهو : البيت المقدم امام البيوت — كناس واسع يتخذة الثور .
 وقد يشند الامر فنصبح الكلمات من الأضداد فمن ذلك :
 البين : الفرقة — الوصل .
 الورا : خلف — قدام . وفي سورة الكهف « وكان وراءهم ملك » اي قدامهم .
 البلاء : يكون في الخير والشرف في الشر معروف . وفي الخير كقوله تعالى :
 « وآتيناهم من الآيات ما فيه بلاء مبين » اي انعام .
 الصريم : الليل — النهار .
 تلوته : تبمته — خذلته وتركته .
 الجمال : العظيم — الحقير .
 الجون : الاسود اليجومي — الاحمر الخالص — الابيض .
 الخشب : الرديء — المنقى — ومن السيوف الذي لم يصقل ولا احكم عمله —
 وهو ايضا الصقيل طبع واحكم عمله (فتأمل !) .
 تظاهر القوم : تدابروا ، كأنه وآى كل واحد منهم ظهره الي صاحبه —
 والتظاهر التعاون والتساند .

وادهي من هذا ، ان بعض الالفاظ يبلغ معنى الواحدة منها سلسلة لا يأخذ البصر
 بطرفها ، فالعجوز مثلاً لم يقف فيها الخطب ان معناها المرأة : شابة كانت ام
 عجوزاً . . . والذهب — والفضة . والجبل الضخم — والاكمة الصغيرة — الي غير
 ذلك من الاضداد . ولكنه تجاوز هذه المعاني المتناقضة الي ما هو اكبر مصيبة علي
 اللفه ، بل علينا . اذ كان من معاني هذه العجوز المسكين :

- الارنب . الاسد . الثور . البقرة . الثعلب . الذئب . الذئبة . الضبع .
 العقرب . الغراب . الفرس . الكلب . الرخم . حمار الوحش . عانة الوحش . . .
 هذه أجازك الله بلطفه من العجوز ، بعض معانيها التي أطلقها العرب علي الحيوانات
 غير الناطقة ، فما قولك في ما أطلق منها علي الناطقة ، وعلى النبات ، والجناد . ومما
 لا يحتاج الي برهان ان اكثر هذه المترادفات والمتشاركات انما جاءت من باب الصفة
 والنمت ، او الكناية والامتارة والمجاز ، او اختلاف اللغات باختلاف القبائل ،

او من تسمية الشيء بضده استنكاراً واستهزاء . مما ليس من غرضنا الا ان نفيض فيه .

والذي بعيننا من هذا ، ان ننظر في ما كان من امر العرب علمائهم وأدبائهم ، وقد واجههم هذا المشكل اللغوي . انهم عاجوه بسليقتهم الفطرية معالجة دقيقة لانقل قيمته عما عالج به المجمع اللغوي الفرنسي لغته ، بعد الدرس والتدقيق العلمي . فمن رجع بصره في كتب القوم الادبية ، ودواوينهم الشعرية — دع أسفارهم العلمية — رأى انهم نظروا الى الالفاظ المترادفة والمشاركة من ثلاثة وجوه :

الوجه الاول : اسقطوا من الالفاظ المترادفة ما كان منها حوشياً نافرأ وفيه المأنوس المشهور ما يعني عنه . وأعرضوا عن وزن (أفعل) مما جاء بمعنى (فعل) من غير زيادة في المعنى . وهذا صرحوا به وعدوه في اللغات الضعيفة المهجورة . فأن لا تسمع بليغاً مدققاً من كتاب العرب يقول : اوقف — وارجع — واركن — واشهر — واقلب — واعد (من العدد) واسدل — وارعب — والام — الى كثير من امثالها مادام الى جانبها وفي معناها تماماً : وقف — ورجع — وركن — وشهر — وقلب — وعد — وسدل — ورعب — ولام .

ولا عبرة بالشذوذ . اذا الامر في اللغة للجمهور .

الوجه الثاني : الاضداد — وهذه انقسمت الى طائفتين :

الطائفة الاولى : الالفاظ التي قل شيوعها واستعمالها ، واستوى فيها المعنيان المتضادان — كالجَوْن : للاسود والابيض . والخشيب : للردئ والمنثني . والصميم : لليل والنهار . فهذه أماتوها جملة حتى عزان يودعها شاعر قافيته ، او تجري في كلام بليغ خلا دواوين اللغة .

الطائفة الثانية : الاضداد التي غلب فيها احد المعنيين صاحبها ، فهذه أماتوا المرجوح منها ، وأثبتوا المشهور . بحيث كاد ينسى ان لها معنى آخر غير ما تستعمل له . فلقد اقرؤا (البين) بمعنى الفراق . و (تلونه) بمعنى تبعته . و (جلال) بمعنى الشيء العظيم . فأنت اذا اطلقت لفظة من هذه الالفاظ لم ينصرف معناها الا لهذا

المعنى الذي ذكرناه . فعلموا هذا في حين ان (جمل) وردت بمعنى الشيء البسيط في شعر امرئ القيس ، اذ يقول في مقتل ابيه :

بقتل بني اسد رهبر الاكل شيء سواء جمل

وفي قول لبيد :

كل شيء ما خلا الله جمل

وفي شعر المثقب العبدى وابن دريد ، وزوهر بن الحارث الضبي (انظر لسان

العرب) مادة (جمل) .

وهؤلاء الذين جاءت في أشعارهم (جمل) بمعنى الشيء الهين ، هم العرب الاتحاح الذين انما عنهم وعن أمثالهم أخذت العربية . مع هذا كله ، لا تجد عربياً واحداً بعدم استعمل هذه اللفظة بهذا المعنى ، على شديدا الحاجة اليها في القوافي ، وعلى كثرة ما لنحول الشعراء كابي تمام والمنبي والبحتري من القصائد اللامية على هذا الروي .

ومثل ذلك (وراه) حصروا معناها في (خلف) فلم يستعملها واحد منهم بمعنى (أمام) على الرغم من انها وردت في القرآن وهو المصدر الاول من مصادر البلاغة العربية .

الوجه الثالث : الالفاظ المشتركة مما ليست من الأضداد . ولم يقفوا من تهذيب لغتهم عند الأضداد ، ولكنهم بالغوا في ذلك حتى تناولوا قسماً غير يسير من غير الأضداد ايضاً . فحسوا باستعمالهم : الغرام . للحب الشديد ، لالشرا الدائم ولا لبلاء . والجل : للحيوان لا للجل .

واعرضوا عن تلك المعاني التي لا تخص ، لللفظة الواحدة . فالعجوز مثلاً حصروا معناها في الطاعن في السن ، وأراحوها من سائر المعاني التي استنبطت لها . ولا يخالف ذلك ان تقرأ من المنتظمين في المتأخرين ، جعلوا أمثال هذه الالفاظ قوافي لقصائد نظموها ، وضمنوا اللفظة الواحدة مختلف معانيها . مادام فنحول الشعراء — دع الكتاب — لم يتناولوا هذه اللفظة بهذه المعاني ، وما دامت هذه القصائد ليست مما يحفظ في خزائن الأدب ، ولا هي مما يحرص عليه لغوي او اديب استذوق الادب الصحيح .

غير انهم استثنوا من ذلك اللفظة التي بين معانيها صلة مناسبة . كالعين مثلاً ، فلقد أفروها بمعنى الباصرة — وينبوع الماء — والوجية في قومه — والجاصوس .

والنسبة اللغوية في ذلك كله متصلة ، واللبس لثنيه الكلمة الواحدة ، فنقون الى لفظة العين . ولهذا أمثال في لغات الامم . ومع هذا فانهم فرقوا بعض التفريق في هذه اللفظة من حيث الثنية والجمع ، تبعاً لمعانيها . فلا تكاد نثني العين متى كانت بمعنى الوجيه ، او الجاسوس . فلا اذ كراني قرأت عيف في كلام مقبول من يقول جاءني عينان ، يريد : رجلين وجيهين ، او ارسلت العينين ، يريد جاسوسين . بل انا اجزم ان مثل هذا لا يقوله بليغ . والعين ، وان كانت تجمع مطلقاً على : أعين ، وعيون ، وأعيان ، فانهم لم يستعملوا (الاعيان) جمعاً للعين الباصرة ، بل خصوا بها وجهاء القوم . ولا قالوا في الوجهاء : اعين القوم ، حتى ولا عيونهم ، الا اذا انحوا فيها الى معنى العين الباصرة ، وما ينطوي عليه معناها الحقيقي القريب . ولا هم جمعوا العين بمعنى الجاسوس ، على (أعين) ولا (أعيان) .

ثم انهم أمانوا من معانيها : الشمس وشعاعها — واهل البلد — واهل الدار — والجماعة — وحقبة القبلة — والدينار — والعيب — ومطر ايام لا يقلع — والربا — والسحاب من ناحية القبلة ، او ناحية قبلة العراق = ونصف دانق من سبعة دنائير ، الى غير ذلك من المعاني الغربية ، التي لا تنصل الى المعنى الاصلي بسبب وثيق .

هذا ما كان من عمل السلف الصالح ، وقد خافوا على اللغة ان يتطرق اليها الفساد من ناحية الاشتراك والترادف ، حتى بلغ بهم الامر أحياناً ، ان يفرقوا بين اللفظة الواحدة سُممت بالقصر والمد كالبكاء والبكا . قال الفراء دغيره : اذا مددت أردت الصوت الذي يكون مع البكاء واذا قصرت اردت الدموع وخروجها . وعليه : بكت عيني وحق لها بكاهما وما يقني البكاء ولا العويل

واما الافعال التي جاء منها (افعل) بمعنى (فعل) من غير ترجيح بينهما في النفاحة فقد حاولوا في اكثرها ان يجعلوا بينهما فرقاً . مثل (وني) و (اوني) قالوا (وني) بمعنى تم و (اوني) بمعنى أتم . و (بلي) و (ابلي) جعلوا من الخير أبليته ابلاءً ، ومن الشر بلوته بلاءً .

وهذا التفريق وان كان فيه شيء من النظر ، فهو يدل على عناية هؤلاء القوم بلمتهم ، ورغبتهم في تحديد الاشتراك والترادف فيها على قدر الامكان .

وعلى الجملة ، فهم قد سنوا للناس من بعدهم سنة في تهذيب اللغة ، تحقيقاً بالمجامع العربية ان تأخذ بها . حتى اذا أنشئ المجمع العربي العام ، وهو الذي ينبغي ان تكون له الكلمة العليا . لم يقف به الامر عند استحسان بعض الكلمات وترجيحها ، واهمال بعض المترادفات وتضعيفها ، بل يكون له القول الفصل بتحديد معاني الالفاظ وحصرها ، وبالقضاء قضاءً باتناً على الكلمات التي يرى من الفائدة القضاء عليها ، فلا يبقى لمنقطع حجة : بان تلك اللفظة وان كانت مرجوحة ، فهي موجودة ، وان كانت ضعيفة ، فقد وردت في كتب اللغة ، واستعملها فلان وفلان ولي بهم أسوة .

فتهذيب اللغة ، وتحديد معانيها واصولها ، عمل لا بد منه في توطيد اركان اللغة ، وهو ما فعله الفرنسي في صدر القرن السابع عشر « اذ عنوا بتوضيح معاني الكلمات ، وتحديد مدلولاتها ، وبفريق ما اقترب معناه حتى كاد يُفهم عليهم امره . وبتخصيص الجمل بتعابير مستقلة بعد ان كاد بعضها يكون مشتركاً ، تستعمل الجملة الواحدة في معاني مختلفة ، من غير تفريق بينها . وحصروا كثيراً من المترادفات في معاني مختلفة بحيث أصبح لكل لفظ منها معنى خاص (١) » .

واللغة العربية اليوم ، أحوج ما تكون الى هذا العمل . وقد أدرك ذلك اصحاب النظر ممن رموا الى تأليف المجامع العربية . قال الشيخ احمد الاسكندر في خطبة ألقاها بمناسبة تأليف مجمع لغوي بمصر : « منع طريقة التعريب في تسمية المسميات الحريشة ، واتباع طريقة التوسع في استعمال الالفاظ العربية ، خصوصاً القليل الاستعمال منها ، الخفيف على السمع ، لتقليل الاشتراك ما امكن » .

الداء الحديث : واما هذا الداء الثاني الذي أشرنا اليه في مطلع الكلام ، فهو وقوف لغتنا ، او بعبارة أصح وقوفنا بها موقف العجز في كثير من المعاني المستحدثة ، والمخترعات المستجدة . وهذا العجز ينمهي باللغة آخر الامر الى ان تكون غريبة عن

(١) قاله (لانصون) مدير دار المعلمين العليا في كتابه تاريخ الادب الافرنسي الطبعة الثامنة عشرة .

عصرها ، ولا تعيش لغة في عصر هي غريبة عنه .
 ولا بد لنا من القول ولو بإيجازاً ، ان العمل لسد هذه الثلمة ميسور (١) بمداصلة
 معاجم اللغة واستخراج الكلمات التي تسد شيئاً من هذه الحاجة ، كما فعل جمهور علماء
 العربية المتأخرين فجاؤوا من ذلك بكلمات كأنما وضعت خصوصاً لما استعملوها له ، او هي
 قد وضعت فعلاً لما يقرب من ذلك ، بحيث لا يصح ان يعد استعمالها من قبيل المجاز .
 (٢) بالالتجاء الى المجاز . (٣) ثم بالتعريب والنحت .

الخلاصة : ان اللغة العربية هي أحوج ما تكون الى تحديد بعض المترادفات ،
 ونقليل المشتركة ، والى إخراج او تخرج الفاظ تؤدي المعاني التي أشرنا اليها ، ثم
 يودع ذلك في معجم يكون المرجع المعتمد في العربية .

فاذا قيل ، الا يتطلب هذا العمل مجعاً عربياً عاماً ؟ قلنا بلى ! ولكن ذلك لا يمنع
 المجامع الخاصة في كل قطر ، وعلماء العربية وادباءهم ، ان يهبوا ما تيسر من الالفاظ ،
 والمقترحات المعقولة ! نكون كالمواد الاولى لذلك المجمع العام الذي لا بد من تأليفه
 يوماً من الايام .

اما وقد انتهينا من هذه الكلمة التي رأينا ان لا بد منها .
 فلنرجع الى اقتراح الرصيف الشيخ عبد القادر الذي تناول فيه (الكلمات غير
 القاموسية) وندقق فيها جملة جملة تبعاً للتصنيف الذي صنفه .

(١) كلمة (تبدى) أقرها اصحاب اللغة بمعنى (سكن البادية) ولم تسمع بمعنى
 ظهر الا في قول عمرو بن معدي كرب ساقه الى ذلك الوزن والقافية . وليس في
 العربية لفظ يدل على (سكنى البادية) غيرها ، فليس من الفائدة في شيء ان يشرك
 هذا المعنى الخاص بمعنى آخر هو اغنى ما يكون بالالفاظ ، اذ قد سبق لنا ان ذكرنا
 اربعمائة وعشرين لفظة تدل على ظهور الشيء . فأبي حاجة بعد الى إضافة لفظ آخر ؟
 واذا نحن اخذنا انفسنا بتهذيب اللغة على النحو الذي أشرنا اليه ، وكانت (تبدى)
 هذه قد جاءت في معاجم اللغة بمعنى (ظهر) ، لكان من الرأي تخصيصها (بساكنى البادية)
 فقط . وورودها مرة واحدة في شعر لعمرو بن معدي كرب ، ليس بشيء ، بعد ان

بسطنا ما كان من امر (جمل) وقد وردت غير مرة في شعر غير واحد من فحول الشعراء .

(٢) ومثل (تبدى) (أقص) فلقد مر بنا ان وزن (افعل) اذا جاء بمعنى (فعل) تماماً ، كان على الغالب اللغة الرديئة ينفر منها الاديب . والسبب في ذلك ان العرب ينفرون من التطويل ، والثلاثي أخصر من الرباعي فمضى جاء هذا بمعنى الثلاثي لم يبق من حاجة اليه . وقلنا انهم صرفوا او حاولوا ان بصرفوا كلا منهما الى معنى متى لم يرد ترجيح بين اللغتين ، فما الذي يحملنا على استعمال (اقص) الى جانب (قص) وهذه أخف وأرشق ، والمعنى بهاتام ، لم تزده (اقص) وضوحاً ولا قوة . و (اقص) لها معانٍ مستقلة ، وبعضها متداول مشهور فاي حاجة الى ان نضمنها معاني أخرى لها الفاظ تؤديها . ففي كتب اللغة :

اقص — الارض انبت القصيص واحده القصيصه وهي شجرة نبت في اصلها الكفاة^(١) ويتخذ منها الفسل — والفرس عظم ولدها في بطنها او حملت واستبان ولدها او حملها (وهذه المعاني مرتبطة بعضها ببعض) — وعلى الموت أشرف — والامير فلاناً من فلان اذا اقتص له منه فجرحه مثل جرحه ، او قتله قوداً — والحاكم فلاناً اذا مكثه من اخذ القصاص وهو ان يفعل به مثل فعله من قتل او ضرب او جرح اه اللسان — و — الرجل من نفسه مكن من الاقتصاص منه — و — البعير هزاليا : صار لا يستطيع ان يبعث : (الاخيرتان عن أقرب الموارد) .

فلم يريد المقترح حفظه الله ان نحمل (أقص) من المعاني فوق هذا الذي حملته ، فنشركها في معانٍ جديدة حتى (نقص)^(٢) . . . اكل ذلك لانها وردت مرة واحدة في الجزء الثاني من تاريخ الطبري المطبوع في اوربا .

وهب ان الطبري ساقها مساق (قص) وانها لم تكن غلطة من غلطات النسخ او الطبع فما الذي يحملنا على مخالفة الاجماع اللغوي ، ومتابعة الطبري في لفظة وقعت له ،

- (١) كذا في اللسان . وفي أقرب الموارد القصيص نبت ينبت في اصول الكفاة .
وبين التعريفين فرق عظيم فليراجع . (٢) تشرف على الموت . . .

والطبري ليس من أئمة اللغة الذين تؤخذ العربية عنهم ، ولا الكلمة مما يحتاج اليه ، بل هي على العكس مما يفتح لنا استعمالها باب المشاركة الفعّال الذي لقينا منه الامرين .
وبعد ، فان الذي نراه ، ان الطبري اعلى لغة ، وأفصح لفظة من ان يستعمل (اقص) بمعنى (قص) فهو لم يقل (فأثبتته فاقصمت قصته) بل (فاقصمت قصته) وافتصمت الحديث رويته على وجه فخرها الناسخ ، او اسقط ناءها الطابع . وليس الظن بالمقترح ان يفوته هذا

(٣) كلمات اصطلاحية فنية او ادارية ! كقولهم : (هيئة المحكمة) و (تشكيل المحاكم) و (انعقدت الجلسة) و (تعريفه الرسوم) و (ميزانية) و (كيسة) و (كيفية) .

اما ان استعمال (هيئة المحكمة) و (انعقدت الجلسة) و (كية) و (كيفية) مما يحتاج الى تجويز اعضاء المجمع العلمي كما طلب الرصيف المقترح ، ففيه نظر .
اذ (الهيئة) حال الشيء و كيفيته وصورته وشكله = على ما جاء في لسان العرب = واياً من معانيها هذه أردت ، باضافتها الى (المحكمة) صح اللفظ ، واستقام لك المبنى ، غير موقوف على اجازة لغوي ، ولا مجمع لغوي ، بعد ان أجازته اللغة في العمدة من معاجمها .

وليس بشرط ان تذكر المعاجم اللغوية كل تركيب اضافي ليبرز استعماله ، اذا هي حاجة من ذكر (هيئة المحكمة) وتفسيرها بانها الشكل الذي تتألف منه المحكمة ، او كيفية تأليفها ، بعد ان فسرت (الهيئة) بانها حال الشيء ، و كيفيته ، وصورته ، وشكله ، وعلى هذا المعاجم العربية والأعجمية ايضاً .

بيد ان ما لا بد من قوله ، ان (الهيئة) مضافة الى المحكمة ليست من الضرورة في حيث يظن لمقترح ، بل هي من الفضول والحشو الذي قل ان يكون له فائدة او معنى .
فقولك تألفت (هيئة المحكمة) واجتمعت (هيئة المحكمة) واجمعت وانفقت كل هذا وامثاله لا يزيد شيئاً على قولك تألفت المحكمة ، واجتمعت ، واجمعت ، وانفقت ، الا التما في التركيب ، وشيئاً من الضعف في المعنى . ومما لا يحتاج ايضاً الى تجويز (انعقدت الجلسة) و (انعقد المجلس) فهو من التعبيرات الصحيحة المألوفة .

واما (الكيفية) و (الكيفية) فقد غاب عني ما يريد صاحبا من جعلها في الكلمات التي (يرجو من رفاقه اعضاء المجمع ان يجوزوا استعمالها) فلقد صر بك كيف ان صاحب اللسان فسر (الهيئة) بانها (كيفية) الشيء . وفي مادة (كيف) قال: مصدر كيف (الكيفية) واورد (الكيفية) في كلامه على كم قال: وان جعلته اسما تاما شددت آخره وحرفته فقلت: اكثر من (الكم) وهو (الكيفية) .

ولا اخال معجبا من المعاجم أغفل هذين اللفظين ، فما الذي يدعو اليه المقترح ؟ هذا ما لم أتبينه ، الا ان يكون موضعها في المعاجم جاء متأخرا على ما اقتضاه الترتيب فلم (يجلوهما المحل الارفع) الذي يعتقد حضرة الزميل ان الاجانب يجلبون الكلمات الدخيلة فيه

واما (الميزانية) فقد استعملوا عوضا عنها (الموازنة) وهي اوزن وافصح وارشق و (تشكيل المحاكم) النسبة اللفوية فيها بعيدة فاستعمال (ترتيب المحاكم) اصح واقرب ، وهي اللفظة التي استعملها الامام محمد عبده في الكلام عن المحاكم الشرعية . وما ورد في هذا المصنف من اقتراحه قوله :

«ويمكن ان نعد من هذا النوع اقرار العلامة اليازجي لكلمة (نخيم) واستعمال الامام الشيخ محمد عبده لكلمة (صدفة) . وما احسب الفتوى التي يستصدرها حضرة الزميل المقترح بهاتين الكلمتين من السهولة بحيث يظن . اذ ليس في (نخيم) وفي (صدفة) معنى آخر غير (نخم) و (مصادفة) . فان نحن استعملنا هاتين اللفظتين ، فقد خالفنا مصلحة اللغة ، وفررنا من الوضوح المحكم ، الى المترادف المترهل ، ونكون شائبا على ما افسدته ، ونكبتنا عن الفصح للذي روي عن العرب وعرفته .

وللصواب ان نستعمل (مصادفة) و (نخم) اذ هما اللفظان المسموعان والاول أثبتته الاشتقاق . ولا يرد على الثاني ان كثيرا من الصفات جاءت على (فعيل) فقد جاء كثير ايضا على (فعل) فهل يسبغ الزميل ان نقول في (عبل) (عبل) وفي (ضخم) (ضخم) وفي (سببط) (سببط) اذا أجاز ذلك فقد جاز ان يقال في (نخم) (نخم) اما استعمال العلامة اليازجي لها فقد كان وهم تسرب اليه ، ولو فطن له لأصلحه ولو بهد حين ، كما فعل في غيرها من الالفاظ التي وهم بها .

والذي نأخذه على الزميل زعمه ان العلامة اليازجي أقر لفظة (نجيم) ولعل الامانة في النقل = ولا سيما والبحث عن اللغة = كان يقضي عليه بان يقول استعملها لا اقرها . لان الافرار بوم معنى غير ما في (الاستعمال) من المعنى .

ونحن على ما نلتوي عليه فلو بنا من اكرام للعلامة اليازجي ، واعظام للامام محمد عبده ، لا مذهب لنا عن القول انها اخطأ في هذين اللفظين .

واما (تعريفه الرسوم) فالوجه ان يقال (تعرفه) لا (تعريفه) والرسوم وان كانت نسبتها اللغوية غير متصلة بين معناها الوضعي وما اصطلمت على استعمالها له الحكومة ، فقد راجت واشتهرت = و (الخرج) لا يسد مسدها فلا بأس من النظر فيها ثم اقرارها .

(٤) (خابر) و (احترار) و (نفرج) و (نزه) اللفظان الاولان لا وجه لهما فان (راسل) و (فاوض) و (بلعث) و (حاور) و (راجع) تفيد المعنى الذي يراد من (خابر) و زيادة . و (احترار) تجدها من مادتها فقط وبمعناها (حار) و (تحمير) و (استحار) فأبي شيء يريد المقتراح بعد ذلك الآن يجعل الاشتقاق قياسياً ، وهناك البلبلة الكبرى .

ولا اعتراض على (نفرج) و (نزه) نالحاجة اليهما لهذا المعنى ، ماسة والنسبة اللغوية بين معنهما الوضعي والمعنى الذي تستعملان له اليوم متصل وثيق . بل ان (نزه) من حيث وضعها اللغوي تفيد المعنى الذي تستعمل له اليوم . جاء في اللسان : مكان نزه ونزبه . وارض نزهة ونزهة . وخرجنا ننزّه في الرياض . ولولا كلمة فالها ابن سيده : (والعامة بضمون الشيء في غير موضعه ، ويغلطون فيقولون خرجنا ننزّه اذا خرجوا الى البساتين فيعملون النزه الخروج الى البساتين والخضار والرياض ، وانما النزه التباعد عن الارياض والمياه حيث لا يكون مياه ولا ندى ولا جمع ناس وذلك شق البادية) .

لولا هذا التعليق والتدقيق البارد لكانت النزهة والنزّه من الالفاظ الفصحى غير موقوفة على فتوى ولا محتاجة الى اقرار .

(٥) جعل في الصنف الخامس الكلمات الذخيلة والأعجمية الأصل وقسمها الى قسمين ثقيل نحو (اوتومبيل) و (برصوناليتي) وخفيف مثل (فلم) و (بالون) ووافق على انكار الثقيل وارتاح الى جواز الخفيف (مادام لا يتصور ان يوجد له كلمة عربية) وهذه كلمة حق ، ارجو ان يراد بها حق ايضاً ، فاللغة بمجموع الفاظ يعبر بها عن المعاني . فهل يعقل ان تقف عاجزين أمام بعض المستحدثات الجديدة ، والمعاني العصرية ، لا نعرف لها اسماً ، ولا نوجد لها لفظاً ، ونمنع الناس ان يستعملوا اللفظ الأجنبي لها ؟ هنا عمل المجمع العلمية ، وهذا ما ينبغي ان يعمل له اولو الامر ، لا القضاء ، على اللغة بتزويد الألفاظ للمعنى الغني بالألفاظ :

ولكن الغريب ان حضرة الاستاذ أدخل في هذا الصنف الفاظاً ما أظن احداً استعملها (فبرصوناليه) لم يسمع بها من قبل اقتراحه . وكيف يشغل الوقت في مثلها ، والمحققون قد أنكروا حتى لفظ (الشخصية) فما بالك (بالبرصوناليتيه) . والعربية أغنى ما نكون بالالفاظ للتعبير عن مثل هذا المعنى .

ومن هذا ، انه جوز استعمال (بالون) على حين لم يجوز (الا ما لا يتصور ان يوجد له لفظ عربي) فكأن (المنطاد) وقد ملأ حديث جمعه والاختلاف فيه ، صحف مصر والشام لم تملأ العين بعد . . .

(٦) وأما ما أورده في الصنف السادس فهو ما لا يصح ان يجعل من مباحث المعاجم ليدخل في (الكلمات غير القاموسية) والمعاجم لا تتعرض لمثل هذه التراكيب الا قليلاً . وليس في العرب حتى من (أصيبوا بالوسواس اللغوي) على قوله ، من ينكر تعبيراً او تركيباً لا يخالف المناحي العربية والمناهج الفصيحة ، والا لا يمنع المجاز والكتابة والاستعارة ، وهن مادة العربية .

(٧) بقي الصنف الاخير وهذا ما كان يخلق بالمقترح الفاضل ان لا يتعرض له لانه لا يستحق البحث بل كان عليه ان يتركه لبعض المستعربين ممن يدعون خدمة العربية ، والعمل على احيائها ، وهم جادون في القضاء عليها ونقطيع وحدتها .

وجملة القول ، اني لا اري في هذا الاقتراح ما يستحق البحث الا (فلم) و (نترج) و (نتره) و (تعرفه الرسوم) فحقيق بمجمعنا ان ينظر فيها ، فاذا رأى اقرارها ،

اعان ذلك على صفحات مجلته ، وفتح باب المناقشة فيها ، حتى اذا لم يرد اعتراض وجيه ، ولا وجد لفظ يدل على هذه المعاني اعرق في العربية نسباً ، أدخلت هذه الالفاظ في متن اللغة ، أو أجزيت للكتاب استعمالها الآن ، وهُيئت للمجمع العربي العام يرى فيها بعد ذلك رأيه .



(المجمع) ما زلنا ننتظر ورود اجوبة أخرى على اقتراح الاستاذ « المغربي » . ولكننا نرجو من المحييين ان يعمدوا الى الاسئلة نفسها فيجيبوا عليها ويحققوا امرها ولا يشغلوا القراء بالبحث في كلمات الشواهد التي ذكرها المقترح . فكلمات (تبدي) و (صدفة) و (نخيم) و (خاير) و (نفرج) الخ ليست مقصودة بالذات من الاقتراح وانما ذكرت ايضاً للسؤال . وقد أسهب بعض المحييين في التعليق عليها حتى تمنينا لو ان المقترح لم يذكرها . اذ لا يهمنا ان نعرف رأي الفضلاء في جواز استعمال (تبدي) او عدم جواز استعمالها . وانما المهم ان نعرف رأيهم في جواز الكلمة (اية كلمة كانت) لم تذكرها المعاجم وذكرها بعض التفقات في شعره او نثره مثلاً . فالجيب يجابوب يجوز استعمالها ويذكر دليله او بعدم جواز استعمالها ويذكر دليله . وهكذا يمكننا في آخر الامر ان نحصي الآراء بسهولة ثم نستخرج النتيجة التي ينظرها القراء . اما كلمات الأمثلة التي ذكرها المقترح فقد تمارستها أفلام الكتاب في (عثرات الأفلام) وفي كتاب الاستاذ (المنذر) وفيما كتبه في الرد عليه الاستاذان (الغلابيني) و (احمد رضا) وفي كتابات أخرى مبثورة في الصحف والمجلات فمنهم من أجاز هذه الكلمة دون تلك ومنهم على العكس . وهكذا ظال امر الاختلاف فيها فأراد الاستاذ (المغربي) ان يضع حداً لهذا الاختلاف فوضع اصولاً عامة بشكل أسئلة أودعها اقتراحه وعرضها على علماء اللغة حتى اذا عرفت نتيجة آرائهم أقرها للمجمع وأعلن امرها بين الجمهور .
وبهذه المناسبة نقول ان فمل (أفص) الذي قال الاستاذ المقترح ان الطبري استعمله في تاريخه (جزء ٢ ص ١٨٤) صوابه في القسم الثاني من التاريخ المذكور (ص ١٨٤٠) .